ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

قرن الشيطان الأميركي- الصهيوني يناطح القرن الإفريقي مهدّدًا بحروب جديدة

ايهاب شوقي

في كل بقعة تشهد صراعًا؛ نجد قدمًا صهيونية خفية وقدمًا إماراتية ظاهرة ومظلة أميركية راعية للصراعات؛ والإفادة من أطرافها وتفاصيلها وتوظيفها لخدمة استراتيجية الهيمنة.

الصراع في القرن الإفريقي هو من الصراعات المركّبة بسبب التشابك بين الصراع عليه من خارجه والصراع به من داخله، فهو يشهد تسابقًا جيوستراتيجيا بين القوى

الكبرى والإقليمية لموقعه الاستراتيجي البحري على البحر الأحمر وخليج عدن وإشرافه على واحد من أهم المضائق في العالم، وهو مضيق باب المندب. كما يشهد صراعات بينية وصراعات داخل دوله الرئيسة، وهي: الصومال وجيبوتي واريتريا وأثيوبيا، وهي صراعات سمحت بالتدخل الخارجي للتسلل، كما تسبب الاستعمار وحدوده ومحمياته ومستعمراته في كثير منها.

تبرز، حاليًا، على واجهة الأحداث العالمية ملامح لتجدد الحرب بين أثيوبيا وأريتريا، حيث اتّهم وزير الإعلام الإريتري «يماني قبر مسقل» «حزب الازدهار» الحاكم في أثيوبيا بالسعي إلى «إشعال حرب غير مسوّغة» و«إعادة إنتاج الخطاب التوسعي»، وذلك ردًا على خطاب وزير الخارجية الأثيوبي الذي اتّهم أريتريا بزعزعة استقرار بلاده.

على الرغم من عوامل الصراع التاريخية المتجددة بين البلدين، منذ انفصال أريتريا في العام ١٩٩١ فعليًا وفي العام ١٩٩٣ رسميًا، إلا أن السبب المباشر هذه المرة يبدو بدفع خارجي مباشر، وهو ما يتضح من التصريحات اللافتة التي قالها مؤخرًا الرئيس الأريتري «إسياس أفورقي»، والذي حذر من محاولة ما سمّاها «قوى خارجية» ترسيخ مواقع هيمنة في المنطقة، من خلال إنشاء قواعد عسكرية في جُزر سقطرى وميون وزقر في اليمن، وبرأيه أن عدم الاستقرار في اليمن ينبع من طموح قوى عالمية في ترسيخ وجود عسكري هناك.

في هذا الصدد؛ بالطبع، تتوجه الإشارة مباشرة إلى دولة الإمارات العربية، والتي أفادت التقارير الدولية بضلوعها في إنشاء هذه القواعد وتعاونها مع «إسرائيل» لوضع موطئ قدم لها، وهو ما لا يمكن إتمامه من دون مظلة ورعاية أميركية.

من هذه التقارير؛ يمكن الإشارة الى تقرير موقع «ميدل إيست آي»، والذي أفاد بإنّ تحليلاً لصور أقمار صناعية، يكشف شبكة واسعة من القواعد العسكرية والاستخباراتية، والتي بنتها الإمارات في محيط البحر الأحمر، وأن الشبكة تمتد من جزر سقطرى في المحيط الهندي إلى سواحل الصومال واليمن، مشيرًا إلى أن ضباط صهاينة موجودون في الجزر ورادارات «إسرائيلية» لمراقبة حركة «أنصار اللّه»، وأن أميركا و«إسرائيل» شاركتا في عملية بناء هذه القواعد.

كما لا يقتصر الأمر على تقارير وسائل الإعلام، حيث تتخطى الأمور هذا النطاق إلى نطاق سياسي وعسكري صريح. ويتتبع المسار السياسي والعسكري نخلص إلى أن أميركا والكيان يحركان الصراع، ودولة الإمارات تقود الدور التنفيذي عبر دعم وتمويل الأطراف والحركات المنفذة للأجندة الأميركية والصهيونية.

هذا؛ وتعدّ أرض الصومال «صوماليلاند» من أبرز المصاديق لهذه المقاربة، حيث تعدّ أكبر الأزمات في القرن الإفريقي التي تهدد مصالح جيبوتي وسيادة الصومال وأمن ومصالح أريتريا والسودان وصولاً إلى مصر، هي أزمة إصرار أثيوبيا على الوصول إلى منفذ بحري على البحر الأحمر بسبب سياسات أثيوبيا المعادية ورغبتها في استعادة الهيمنة وتشكيلها رأس حربة لأميركا و«إسرائيل» في المنطقة.

من ضمن العوامل التي تؤجج الصراع الراهن هو توقيع مذكّرة تفاهم بين «آبي أحمد» رئيس وزراء أثيوبيا و«موسى بيحي» رئيس أرض الصومال الانفصالية، والتي بموجبها ستحصل أثيوبيا على ممر إستراتيجي بطول ٢٠ كيلومترًا في مياه خليج عدن، وميناء تجاري وقاعدة بحرية لقواتها البحرية. وهذا ما يتيح للبحرية الأثيوبية الحق في التموضع على سواحل خليج عدن، من خلال بناء قاعدة عسكرية في مدينة لوغهايا واستخدام ميناء بربرة لأغراض تجارية، مقابل اعتراف أديس أبابا بأرض الصومال دولةً ذات سيادة، وتعطي لها حصة من الخطوط الجوية الأثيوبية.

يذكر أنه منذ إعلان إقليم أرض الصومال انفصاله عن الصومال من جانب واحد، في العام ١٩٩١، تجنبت أثيوبيا الاعتراف به حتى لا تقع في شبهة الانخراط في تفتيت الصومال، وتكريس مبدأ الاعتراف بانفصال الأقاليم؛ لاسيما وأنها عرضة لذلك في ظل تشكّلها من عرقيات مختلفة يخوض العديد منها صراعات مسلحة ضد الحكومة المركزية، إضافة إلى أن ميناء بربرة بحاجة إلى تطوير كبير وشبكة طرق جديدة لربطه بأثيوبيا، وهذا ما يتطلب دعمًا خارجيًا يشمل استثمارات ضخمة وخبرات تقنية أجنبية.

في هذا السياق؛ دخلت الإمارات على الخط، وهو ما غيّر الموقف الأثيوبي، حيث دشّن التحالف العربي للعدوان على اليمن، في العام ٢٠١٥، واستخدمت الإمارات جيبوتي في البداية مركزًا لدعم للعمليات في جنوب اليمن، ثم اختلفت أبوظبي مع جيبوتي، والتي أقدمت حكومتها على طرد الإمارات من البلاد، فقامت الإمارات باللجوء إلى أريتريا، وأجّرت منها ميناء «عصب» لدعم عملياتها العسكرية في اليمن. وهذا ما تناقض مع مصلحة أثيوبيا في عزل أريتريا دوليًا، وبالتالي استُبدل ميناء بربرة بميناء عصب في أرض الصومال، ودخلت الإمارات على خط الاستثمار في ميناء بربرة بدلاً من أريتريا.

المتابع لمسار العلاقات الأميركية - الصهيونية مع أريتريا وأرض الصومال؛ يرى تناغمًا لافتًا مع التحولات الإماراتية، فقد اتسمت العلاقات الأميركية- الأريترية بالتقلبات المستمرة، حيث بدأت بالاحتضان والدعم ثم تحوّلت للعداء مع تجدد الحرب الأريترية- الأثيوبية وفرض العقوبات على أريتريا، ثم محاولة الاحتواء حتى لا تتحالف أريتريا مع خصوم أميركا. ومرحلة الاحتواء شهدت الوساطة الإماراتية في المصالحة بين أريتريا وأثيوبيا، ثم انقلبت الأمور إلى عداء وتلويح بالحرب بعد تفضيل أميركا والكيان الصهيوني لميناء بربرة على ميناء عصب لقربه من باب المندب واليمن وبناء القواعد في الجزر اليمنية في سوقطرة وميون، واختيار أثيوبيا حليفًا موثوقًا بعد تقارب أريتريا مع روسيا والصين وإيران.

بناء على ذلك؛ توجه الدعم الإماراتي لأثيوبيا بشكل غير مسبوق، وكثفت الإمارات استثماراتها في أرض الصومال وبنت فيها قاعدة عسكرية. كما تحدثت التقارير عن تقارب أميركا مع أرض الصومال وزيارة وفد من الإقليم الانفصالي إلى واشنطن ونوايا «ترامب» لتهجير أهل غزة إلى أرض الصومال. هذا فضلاً عن التقارير التي تحدثت عن توسيع التعاون بين «إسرائيل» مع أرض الصومال وبناء قواعد عسكرية هناك لمراقبة «أنصار اللّه».

في الخلاصة

إن اميركا و«إسرائيل» تبدّلان تحالفاتهما وفقًا لمصالح الهيمنة، فبعد احتضانهما لأريتريا في بداية انفصالها، أصبح هناك عداء وتلويح بالحرب واستعادة ميناء عصب عسكريًا، وبعد الاحتياط في الاعتراف بأرض الصومال وتجنب ذلك، تتجه الأمور للاعتراف ووضع موطئ قدم في ميناء بربرة. وهذا ما يقول إن أميركا والكيان ليس لهم أصدقاء أو حلفاء إلا الهيمنة، في حين تسير الإمارات وفقًا للفلك الأميركي -«الإسرائيلي» وتوظف أموالها وشركاتها لتمويل وخدمة الأطراف المرشحة لخدمة أميركا والكيان وفقًا لطبيعة المرحلة. وهذا ما نجده في السودان وليبيا وتشاد وبقية جبهات الصراع الدولي والإقليمي، وهو درس مستفاد لكل الحكومات التي تراهن على احتضان أميركي مزعوم ووعود أميركية زائفة وإغراءات خليجية وإماراتية مسمومة.

استياء أميركي- «إسرائيلي» من دور الجيش في معادلة الاستقرار الوطني

جهاد حيدر

توحي القراءة المتأنية للتوجهات «الإسرائيلية»-الأميركية تجاه لبنان بأن المؤسسة العسكرية اللبنانية باتت في موقع تدور حوله كثير من الرهانات والمشاريع السياسية، لا بوصفها مؤسسة أمنية بحتة، إنّما لكونها أداة محتملة لإعادة تشكيل التوازنات الداخلية.

إذ إنّ الضغوط المتزايدة التي تُمارس على الجيش لا ترتبط فقط بملف الجنوب أو بقضية سلاح المقاومة، هو من منظور أشمل يتعامل مع الجيش بصفته عامل حاسم في هندسة مستقبل الدولة نفسها.

في المقاربة «الإسرائيلية» تحديدًا، ليس مقبولًا النظر إلى لبنان- الدولة ذات قدرة على صياغة خياراتها، بعد تعثر محاولات تطويع بيئة المقاومة الاستراتيجية على مدى سنوات؛ ولأن «إسرائيل» فشلت في فرض تغيير شامل بالقوة، ولأن كلفة الذهاب إلى مواجهة شاملة باتت باهظة وغير مضمونة النتائج، اتجه التفكير نحو مقاربة بديلة تستند إلى تبديل وظيفة الجيش اللبناني وتوسيع دوره بما يتجاوز مهامه الوطنية. هذا المسعى لا يقوم على الرغبة في إشراك

الجيش، في حرب مباشرة، بل على استدراج المؤسسة العسكرية إلى موقع يُنظر إليه في «تل أبيب» وواشنطن على أنه عامل قادر على تعديل بيئة المقاومة الحاضنة من الداخل.

لكنّ المشكلة بالنسبة إلى «إسرائيل» أن الجيش اللبناني لا يتحرك وفقًا لهذه الرغبة. إذ إنّ قيادته، على اختلاف الظروف والمراحل، حافظت على مقاربة تقوم على أولوية الاستقرار الداخلي، وعلى رفض استخدام المؤسسة العسكرية في صراعات يمكن أن تقود إلى انفجار أهلي أو إلى توريط الجيش في مواجهات لا يريدها اللبنانيون. وهذه المقاربة، والمستندة إلى قراءة دقيقة للواقع اللبناني، تُعدّ في نظر واشنطن و«تل أبيب» عقبة أمام تنفيذ التصور الذي يراهن على «تغيير وظيفة الجيش".

في هذا الإطار بالتحديد؛ برز أحد أكثر المطالب «الإسرائيلية» إثارة للقلق، وهو الضغط على الجيش اللبناني لتنفيذ مداهمات المنازل الواقعة جنوب نهر الليطاني، في هذه المرحلة على الأقل. هذا المطلب، والذي يُقدَّم تحت عنوان «فرض سلطة الدولة»، ليس سوى محاولة لخلق احتكاك مباشر بين الجيش وأهالي الجنوب، وإحداث تصدع في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والبيئة التي تُعد جزءًا من توازن الردع الوطني. بالنسبة إلى «إسرائيل»، مثل هذه المداهمات قد تشكّل مدخلًا لانزلاق خطير نحو صدام داخلي تدرك قيادته تمامًا أنه سيهدد وحدته وعلاقته بالمجتمع.

هذا بالتحديد ما يزيد من استياء «تل أبيب» وواشنطن؛ فالمؤسسة العسكرية رفضت التعامل مع الجنوب على أنه مساحة يمكن استخدامها لإرسال رسائل سياسية، وأصرت على أن أي إجراء أمني يجب أن يكون نابعًا من مصلحة لبنانية محض، لا من استجابة لضغوط أو إملاءات خارجية. وقد بدا هذا الموقف أكثر وضوحًا في لحظات التوتر الأمني، حين اختار الجيش الحفاظ على الاستقرار عوض الانجرار إلى خطوات ذات طابع استفزازي، يمكن أن تشعل مواجهة لا تُحمد عقباها.

خلفية الضغط الأميركي-«الإسرائيلي» لا تنفصل عن محاولة إعادة بناء «بيئة تفاوضية» في لبنان. إذ إن المطلوب منه هو خلق واقع سياسي وأمني يسمح بإطلاق مسار تفاوضي بشروط جديدة، حيث يُفترض بالجيش أن يؤدي دورًا في الحدّ من نفوذ المقاومة أو في تقليص قدرتها على الحركة.

الضيق «الإسرائيلي» من موقف الجيش لا يتعلق فقط بالسياسة، هو أيضًا مرتبط بالرمزية؛ فالمؤسسة العسكرية اللبنانية كانت -وما تزال- تشكّل أحد مصادر التوازن الداخلي، وتحديدًا في لحظات الانقسام الحاد. و«إسرائيل» تدرك أن أي تماسك داخلي يعزز الجيش يعني بالضرورة تراجع فرصها في إحداث شرخ لبناني داخلي. واليوم، في ظل اختلاف الظروف وتغيّر السياق الإقليمي، تريد «تل أبيب» إعادة إنتاج دور مشابه ولكن بوسائل مختلفة: الضغط الاقتصادي، الدعم المشروط، التحريض السياسي، ومحاولة خلق رأي عام دولي يعدّ الجيش مسؤولًا عن عدم «تنفيذ المطلوب".

ما يتجاهله هذا المنطق هو أن الجيش اللبناني مؤسسة تتحرك داخل بيئة مركّبة؛ لا تسمح بالدخول في مغامرات سياسية أو أمنية تُفقدها ثقة المجتمع. ولذلك تبقى خياراته مضبوطة بتقدير دقيق للكلفة وللمخاطر ولحدود التفويض السياسي. وهذه المقاربة التي تركّز على المصالح الوطنية هي بالتحديد ما يثير امتعاض «تل أبيب»؛ فالمؤسسة العسكرية لا تتصرف على أساس المعايير «الإسرائيلية»؛ بل على أساس الواقع اللبناني. وهذا وحده كفيل بإسقاط الاستراتيجية التي تقوم على تحويل الجيش إلى أداة تنفيذ لما لم تستطع «إسرائيل» تحقيقه بالقوة.

إن خلفية الضغط اليوم تتجاوز الملف العسكري المباشر لتطال موقع الجيش في أي تسوية مقبلة؛ فوجود مؤسسة تحظى بتأييد داخلي واسع، وتتمسك بمبدأ الاستقرار، يعني أن «إسرائيل» لن تستطيع إعادة صياغة التوازنات اللبنانية كما تشاء. ومن هنا؛ يمكن فهم محاولة خلق علاقة ملتبسة بين الدعم الأميركي للجيش وبين سقف توقعات واشنطن و«تل أبيب» منه، على أمل أن يؤدي الضغط المالي والسياسي إلى دفع المؤسسة العسكرية إلى تغيير تموضعها أو وظيفتها.

لكن الواقع يُظهر أن الجيش يدرك تمامًا خطورة الانزلاق إلى مواجهة داخلية أو إلى دور يتجاوز مهمته الوطنية. ولذلك يحافظ على مسافة واضحة من أي محاولة لتوريطه في صراع لا يخدم لبنان، مهما كانت الضغوط. وهذه المسافة هي التي تشكّل، اليوم، محور الاستياء «الإسرائيلي»-الأميركي، لأنها تسقط الرهان على أن الجيش يمكن أن يتحوّل إلى أداة لتفكيك البيئة الاستراتيجية التي تستند إليها المقاومة.

بين الانتداب البريطاني والانتداب الاميركي

بسام ابو شريف

مشروع القرار الاميركي المقدم لمجلس الامن هو مشروع انتداب جديد والمقارنة بين انتداب المملكة المتحدة على فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية وانتداب الذي يقترحه الاميركيون على مجلس الامن عام ٢٠٢٥ هو شبيه بهذا الانتداب السابق وهو ابقاء شعب فلسطين تحت سلطة وسيادة جهات الصهيونية التي تتحرك ضمن دوائر حلفائها الاوروبيين الذين يشكلون لجان تقود قوات تحتل كل قطاع غزة والضفة الغربية أي الولايات المتحدة بمشروعها هذا الذي تقدمه لمجلس الامن تريد ان تعيد ما تبقى من فلسطين اي الضفة الغربية وقطاع غزة الى انتداب تقول هي حسب نص مشروع القرار انه قد يسهل المسلك نحو حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وربما اقامة دولة ...

دونالد ترامب كشف عن نفسه مرة اخرى ترامب كشف عن نفسه للمرة الالف ...

دونالد ترامب يحاول ان يخدع الامة العربية بأكملها من خلال قياداتها في قمم تعقد في الشرق الاوسط كان ذلك في الدوحة او شرم الشيخ او القاهرة او اي مكان آخر آخر ترامب يحاول ان يخدع قادة الخليج بإبداء المديح لمواقفهم ولحكمتهم وقدرتهم على لعب دور من اجل السلام ولكن في الواقع يسخر جهودهم من اجل ترسيخ السيطرة الصهيونية ليس فقط على فلسطين وما تبقى من ارضها في غزة والضفة ولكن ايضا على الشرق الاوسط بأسره، الولايات المتحدة تريد ان تعطي السعودية طائرات اف ٣٥، يقول المسئولون الاميركيون انه بذلوا جهودا مضنية من اجل بلورة مشروع القرار هذا من اجل تحقيق العدالة في الشرق الاوسط ...

امر مضحك مبك ...

اسرائيل تخق يوميا وتقتل يوميا برصاص امريكي وقنابل امريكية يستشهد يوميا عشرات الفلسطينيين تحت حجج مختلفة وتحت استخدامات الخبث والدهاء والرغبة في اظهار القوة في وجه ترامب وغير ترامب وفي وجه اوروبا وغير اوروبا واظهار ان اسرائيل هي سيدة الموقف ...

يقول المسؤول الاميركي وهو يقدم مشروع القرار لمجلس الامن الليلة للتصويت عليه لقد حرصنا وبذلنا كل الجهود من اجل ان تكون صيغة مشروع القرار هذا مسلكا واضحا من اجل تطوير الامور واصلاحها ودفعها نحو نيل الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وان يقود هذا الحق تقرير المصير نحو دولة فلسطينية مستقلة..

ويضيف المسؤول الاميركي ان اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة مرتبط ايضا باستكمال السلطة الفلسطينية بالقيام بإصلاحات طلبت منها منذ فترة طويلة وما زالت هذه السلطة تحاول القيام بهذه الاصلاحات والانتهاء منها ولكن نراقب نحن انها ما زالت تحتاج الى طريق طويل اي ان السلطة تحتاج لطريق طويل من اجل اكمال اصلاحات في السلطة لتجعلها قادرة على قيادة دولة فلسطينية مستقلة.

هذه التصريحات التي تأتي اثناء وتحت شيمة التصويت على مشروع القرار الامريكي تتم كدليل وكإشارة وكإنذار على ان الولايات المتحدة تتراجع كليا عن ما وعدت به من انسحاب كل القوات الاجنبية من قطاع غزة وتسليمها لقيادة لجنة فلسطينية مدنية لا علاقة لها بالقتال والمقاتلين وان لجان مراقبة في المحيط محيط قطاع غزة هي التي سوف تراقب خرق وقف اطلاق النار لمعالجته ومعاقبة خارقة وكذلك منع اي اعتداء على البضائع والمساعدات الانسانية الي يجب ان تدخل الى قطاع غزة دون توقف وبالكميات اللازمة خاصة مع مجيء فصل الشتاء.

لم يعد لهذا الامر الاولوية دونالد ترامب يقول لا اريد ان ارى جيعانا في غزة لا اريد ان ارى اناس يقتلون من اجل لقمة العيش اريد ان تفتح البوابات بوابات غزة لادخال الدواء والغذاء بكميات كافية التي تقرها هيئات الامم المتحدة ولكن في نفس الوقت نرى ان الولايات المتحدة ترضخ رضوخا كاملا لقرار اسرائيل عدم التعاون مع الامم المتحدة وهيئات الامم المتحدة المشرعة منذ عقود من السنوات من اجل خدمة اللاجئين الفلسطينيين وخدماتهم الانسانية غذائيا وطبيا وتعليميا ومن اجل ايجاد وظائف لهم بعد تدريبهم تدريبا مهنيا ترامب يصمت على هذا ولكن الاسرائيليين يعلمون تماما قيمة الامم المتحدة والاونروا للشعب الفلسطيني هذه المنظمة التي انشأت خصيصا لمعالجة ازمات سببها الصهاينة للشعب الفلسطيني واحتلال ارضه واقامة دولة على ارضه وحرمانه من اقامة دولته المستقلة واحتلال ما تبقى من ارضه في قطاع غزة والضفة الغربية ، لان ترامب لا يرى قيمة الامم المتحدة وقيمة الانوا النسبة للشعب الفلسطيني الذي يرى ذلك اسرائيل ولذلك اسرائيل تريد تحطيم ذلك ومنعه وذلك بالضغط على اميركا وامريكا لا تعرف قيمة هذه المؤسسات ولا تعرف كيف يمكن ان تساعد الشعب الفلسطيني اسرائيل لا تريد الامم المتحدة لأنها لا تريد كيانا للفلسطينيين لأنها لا تريد الاعتراف بان هنالك شعب فلسطيني لا تريد ان يقر العالم ان هنالك شعب فلسطيني له حق تقرير المصير وحق الاستقلال وحق السيادة على ارضه وحق السيادة على جوه وهوائه وبحرة.

هذا ما يريده ترامب او ما يريده هؤلاء الذين هبوا من حوله وهم عتاة الصهاينة كزوج ابنته يارد كوشنر وكبير مستشاريه ووزير خارجيته وكلهم يسبحون باسم الصهاينة ليل نهار ويخضعون لما يريده نتنياهو تراجع في تراجع في تراجع يتطلب وقفة عربية صامدة وحازمة واقول مرة اخرى حازمة ان تراخى قادة العرب الذين حضروا قمة شرم الشيخ وان تراجعوا وان تهاونوا فان المصير سوف يكون سيء جدا وسوف تعود اسرائيل صاحبة الحق وهي الضحية وليس الشعب الفلسطيني الذي حرك العالم من اقصاه الى اقصاه دعما لحقه في الصمود وحقه في السيادة على ارضه وحقه في تقرير المصير وحقه في وقف الحرب على ابنائه وحرب الابادة وحرب التجويع وحرمان الفلسطينيين من الغذاء والدواء والمستشفيات والعلاج حرمانهم من كل ذلك هو ما يريده نتنياهو وما يريده وزير حربه وما يريده هؤلاء المجرمون وعلى رأسهم بن غفير الذي يريد ان لا يتراجع خطوة عن انهاء احتلال جبل الشيخ واحتلال الاراضي السورية والاراضي اللبنانية والتوسع في احتلال الضفة الغربية والحاقها باسرائيل من قبل اسرائيل لتكون تحت السيادة الاسرائيلية

هذا يجب ان يواجه مواجهة حقيقية وكما قالت الجزائر ان فرض سيادة الآخرين على سيادة الشعب الفلسطيني على ارضه مرفوض تماما وكذلك كما قال الاخوة اليمنيين ان فرض الارادة الدولية عبر قوات دولية تحتل غزة والضفة الغربية مكان القوات الاسرائيلية مرفوض تماما ان الشيء الوحيد المقبول هو انسحاب الاسرائيليين من الاراضي المحتلة وتطبيق قرار ٢٤٢ والانسحاب الكامل من الاراضي التي احتلت في الخامس من حزيران عام ٦٧.